العنوان:	المحاسبة عن المخاطر المالية والتشغيلية وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	منصور، محمد محمد إبراهيم
مؤلفين آخرين:	عبدالرحمن، حسن أحمد، النشرتي، محمود بهي الدين محمد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2022
الشهر:	يونيو
الصفحات:	891 - 914
رقم MD:	1405464
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المؤسسات المالية، التقارير المالية، المراجعة المالية، إدارة المخاطر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1405464

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

منصور، محمد محمد إبراهيم، عبدالرحمن، حسن أحمد، و النشرتي، محمود بهي الدين محمد. (2022). المحاسبة عن المخاطر المالية والتشغيلية وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية.مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع1، 891 - 914. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1405464

إسلوب MLA

منصور، محمد محمد إبراهيم، حسن أحمد عبدالرحمن، و محمود بهي الدين محمد النشرتي. "المحاسبة عن المخاطر المالية والتشغيلية وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية."مجلة الدراسات والبحوث المحاسبيةع1 (2022): 891 - 914. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1405464

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

المحاسبة عن المخاطر المالية والتشغيلية واثرها على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية

محمد محمد إبراهيم منصور
أستاذ المحاسبة ورئيس قسم المحاسبة الأسبق كلية التجارة – جامعة حلوان

حسن احمد عبد الرحمن
المدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة حلوان

محمود بهى الدين محمد النشرتى

المحاسبة عن المخاطر المالية والتشغيلية واثرها على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية

محمد محمد إبراهيم منصور[١] حسن أحمد عبد الرحمن[٢] محمود بهي الدين محمد النشرتي[٣]

الملخص:

استهدفت الدراسة توضيح الأهمية النسبية لدور المخاطر المالية والتشغيلية واثرها على تحسين جودة التقارير المالية لتحقيق أهداف التقارير المالية حيث تمثل أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالشركات، في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها في اتخاذ قراراتهم، وتأثيراتها حيث أنه مع مرور الوقت تزداد الحاجة الى جودة التقارير وسارعت المنظمات المهنية والجهات الإشرافية بإصدار الكثير من الضوابط التي تساعد على زيادة جودة تلك التقارير، ومن أبرز تلك الضوابط قانون سيرباتس أوكسلي (SOX) عام ٢٠٠٢، ومتطلبات حوكمة الشركات وآليات تطبيقها في كثير من دول العالم، إذ أننا نعيش في عالم يتلاحق فيه النمو وتزداد المتغيرات، مما يستوجب على الجميع إدراك متطلبات التطور في الحاضر والمستقبل و هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس محددات المخاطر المالية والتشغيلية في البنوك المصرية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٢)، عينة الدراسة مكونة من إحدى عشر من البنوك ، البيانات المستعملة تم الحصول عليها من القوائم المالية للبنوك، وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم الاعتماد نماذج السلاسل الزمنية المستقرة حيث أدخلنا بهذه النماذج العديد من المحددات المحتملة وذلك لمعرفة أثر كل من(الاعتراف- القياس- الإفصاح) للمخاطر المالية والتشغيلية على جودة التقارير المالية، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج منها: - وجود أثر جوهري سالب لمخاطر لتشغيل على معدل العائد على الأصول ومن ثم على التقارير المالية - ترتبط نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات بعلاقة إيجابية جوهرية مع جودة التقارير، وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وجودة التقارير وأخيراً، تضمنت الدراسة عددا من التوصيات منها ضرورة العمل على تطوير استراتيجيات وآليات فعالة للتعامل مع مخاطر التشغيل والتمويل بالشكل الذي يضمن تخفيف حجم تعرض البنوك لهذه المخاطر، وتحييد أثرها على ومن ثم على جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، التقارير المالية.

---

(١) أستاذ المحاسبة ورئيس قسم المحاسبة الأسبق كلية التجارة – جامعة حلوان

(٢) المدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة – جامعة حلوان.

(٣) باحث.

Abstract:
The study aimed to clarify the relative importance of the role of financial and operational risks and their impact on improving the quality of financial reports to achieve the objectives of financial reports, as it represents one of the most important sources on which the parties related to companies depend to obtain the information they need in making their decisions, and its effects, as with the passage of time the need increases. To the quality of reports, professional organizations and supervisory bodies hastened to issue a lot of controls that help increase the quality of these reports, and among the most prominent of these controls are the Serbats-Oxley Act (SOX) in 2002, the requirements of corporate governance and the mechanisms for its application in many countries of the world, as we live in a world that is constantly changing. There is growth and variables increase, which requires everyone to realize the requirements of development in the present and the future. This study aimed to analyze and measure the determinants of financial and operational risks in Egyptian banks during the period (2015-2022). The study sample consisted of eleven banks. The data used was obtained It was obtained from the financial statements of the banks, and in order to answer the main problem, the models of stable time series were adopted, as we introduced these models There are many potential determinants in order to know the impact of each of (recognition - measurement - disclosure) of financial and operational risks on the quality of financial reports, and this study reached a number of results, including: - There is a significant negative impact of operating risks on the rate of return on assets and then on financial reports - The ratio of liquid assets to total liabilities is linked to a positive, intrinsic relationship with the quality of reports, a negative relationship with a statistical significance between credit risk and the quality of reports The extent of banks' exposure to these risks, and the neutralization of their impact on, and then on, the quality of financial reports.
Key words: Financial Risk, Operational Risk, Financial Reports.

مقدمة الدراسة:

تعتبر البنوك من المنشآت الأكثر تعرضاً لمجموعة من المخاطر التي تشمل المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، وعلي الرغم من أن المخاطر الائتمانية والسوقية قد نالت حظاً واقراً من الدراسات العلمية بشأن قياسها والرقابة عليها إلا أن المخاطر التشغيلية لم تنل الاهتمام الكافي بشأنها. دحام، دحام لطيف، (٢٠٢٢) ، تمثل المخاطر المالية مجال خبرة كبير البنوك فقد تعاملت إدارات البنوك معها لفترات طويلة ومستمرة مما أكسبها قدرات خاصة في التعامل معها بكفاءة، ورغم أهمية التعامل مع هذه المخاطر المالية (مثل مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان)، إلا أن لجنة بازل وجدت أن المخاطر التشغيلية أصبحت تمثل أحد المحددات الأساسية لنجاح البنك واستمراريته وتقلب أرباحه وأن قدرة البنوك علي التعامل مع المخاطر التشغيلية محدودة ومنخفضة، كذلك فإن ضعف التعامل مع المخاطر التشغيلية قد يعصف بنجاح إدارة البنك في التعامل مع المخاطر الأخرى وهو الأمر الذي قد يؤدي إلي إهدار مهارات وأعمال وخبرات مصرفية كبيرة في إدارة الأنواع الأخرى من المخاطر. ويعمل هذا البحث في إطار تقديم صورة متكاملة قدر الإمكان عن المخاطر التشغيلية من ناحية مفهومها وآثارها وقياسها وإداراتها والدور المحاسبي في ذلك(محمد عبد الفتاح إبراهيم، ٢٠٠٥)..

مشكلة البحث:

يحظى موضوع المخاطر المالية والتشغيلية كجزء لا يتجزأ من عمل المؤسسات المالية خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات في السلع والخدمات و التي ينتج عنها تعرض المؤسسات المالية لتغيرات في أسعار السوق مثل تغير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، أو من خلال أعمال وعمليات مع منظمات أخرى مثل: العملاء، والأطراف المقابلة في عمليات مشتقة ، أو تعرض الشركة لصعوبة في مواجهة تعهداتها المرتبطة بالتزاماتها المالية (بغدادي انيسة (٢٠١٧).

هذا وقد تم بلورة مشكلة البحث من خلال النقاط الآتية:

١. النتائج التي تم استخلاصها من الدراسات السابقة والتي تعتبر هي الركيزة الأساسية للبحث الحالي ومنها:
   - معرفة القيمة الاقتصادية للمؤسسات المالية.
   - رصد معلومات عن التقارير المالية وهو معامل متغير.
   - دعم المعرفة الشخصية للأفراد وهو النشاط الأكثر أهمية في المنظمات المالية.
   - دقة تنبؤات المحللين الماليين ترتبط إيجابيًا بجودة الإفصاح.
٢. الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحثون وذلك للوقوف على جميع جوانب المشكلة وتحديد جميع أركانها الأساسية من خلال المقابلات الشخصية مع عدد من شاغلي الإدارة العليا بعدد من البنوك محل الدراسة.

وعليه تكمن مشكلة البحث في المخاطر المالية والتشغيلية جزء لا يتجزأ من عمل المؤسسات المالية خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات في السلع والخدمات و التي يتنج عنها تعرض المؤسسات المالية لتغيرات في أسعار السوق مثل تغير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، أو من خلال أعمال وعمليات مع منظمات أخرى مثل: العملاء، والأطراف المقابلة في عمليات مشتقة ، أو تعرض الشركة لصعوبة في مواجهة تعهداتها المرتبطة بالتزاماتها المالية

وتأسيساً على ذلك، يمكننا صياغة مشكلة الدراسة الحالية في السؤال التالي:

هل يؤثر الاعتراف والقياس والإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية (مخاطر الائتمان – مخاطر السيولة – مخاطر السوق) في تحسين جودة التقارير المالية ؟

إلا أن هناك بعض الجوانب والأبعاد الإضافية التي يعتقد الباحثون أن الدراسات السابقة لم تغطها والتي سوف يحاول الباحثون تناولها بالدراسة والتحليل والاختبار ومن أهم الجوانب اختبار العلاقة بين رأس المخاطر المالية والتشغيلية و أبعاد عناصر القوائم المالية

أسئلة البحث:

التساؤل الرئيسي التالي: هل يؤثر الاعتراف والقياس والعرض و الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية في تحسين جودة التقارير المالية ؟

ويتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية أخرى:

- ما مدى وجود ارتباط بين المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري ؟
- ما مدى وجود ارتباط بين مستوى إدارة المخاطر و أساليبه المستخدمة بالتقارير المالية للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري و مستوى إدارة المخاطر بالتقرير المالي لهذه الشركات ؟
- ما مدى وجود ارتباط بين تأثير المخاطر السوقية و إدارة الأرباح ؟
- ما مدى توافر تأثير للمخاطر الائتمانية على إدارة الأرباح ؟

أهمية البحث:

الأهمية النظرية:

الإشارة إلي دور المخاطر المالية والتشغيلية وأهميته في تحقيق جودة التقارير المالية لم يعد هناك شك في أن جودة التقارير المالية هي إحدى المقومات الأساسية لنجاح المؤسسات المالية، بل يمكن القول أنها المحدد الأول والأساسي لهذا النجاح، وموضوع الدراسة يشير في مضمونه إلى أنه بالرغم من أهمية المخاطر المالية والتشغيلية بشكل عام إلا أنه ينبغي أن يوجه الاهتمام إلى عناصر خاصة من المخاطر المالية والتشغيلية يقوم عليها في الغالب نماء وازدهار المنظمات المالية، و تعتبر هذه الدراسة بحثا إضافيا

في مجال دراسة العوامل المؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية كما تعتبر هذه الدراسة مجالا لاختبار اثر المحاسبة عن المخاطر واثرها في تحسين جودة التقارير المالية

الأهمية العملية:

تنبع أهمية البحث من الوقت الذى تمر فيه مصر بأخطر مراحل التنمية المستدامة والذى يؤثر على معدلات التنمية ، ومن ثم انخفاض معدلات الاستثمار لخوف المستثمر من إنه يحاول قياس أثر المخاطر المالية والتشغيلية وما يضيفه باعتباره المحرك الأساسي في تحسين مستويات أتخاذ القرار وتحسين مستويات الادخار والاستثمار والاستهلاك والمستوى المعاشي وإمكانية تطوير دور المؤسسات المالية في النشاط الاقتصادي وبالتالي دورها الرئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي.

تتمثل أهمية البحث على المستوى التطبيقي في النقاط الآتية:

١. المساهمون الحاليون والمرتقبون بالشركة وذلك بتوفير معلومات ذات جودة مرتفعة تتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية والتشغيلية مما يساعدهم في تقدير الوضع الحالي والمستقبلي لاستثماراتهم ومن ثم اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة
٢. إدارة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال تنظيم نوعية وجودة المحاسبة عن المخاطر المالية والتشغيلية في التقارير المالية لديها
٣. الجهات الرقابية لحماية المستثمر ممثلة في الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة عند وضع قواعد ومعايير تساعد على تحسين جودة التقارير المالية للشركات من خلال تحسين جودة الاعتراف والقياس والإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية

أهداف البحث:

وضع إطار محاسبي يمكن من قياس المخاطر التشغيلية وإدارة هذه المخاطر في البنوك التجارية على التقارير المالية. وذلك في ظل ظروف البيئة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف، فيتم تقسيمه إلي الأهداف الفرعية التالية:

- التحديد الدقيق للمخاطر التشغيلية والمالية التي يتعرض لها البنك.
- مساعدة البنك علي الاستفادة من تطبيق الطريقة المتقدمة لقياس المخاطر المالية و التشغيلية للالتزام بالضوابط الرقابية.
- إيضاح ماهية الاعتراف والقياس والعرض و الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية الناتجة عن التعامل في الأدوات المالية والمتمثلة في (مخاطر الائتمان – مخاطر السيولة – مخاطر السوق) وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (٣٠-٣٢-٣٩) ومعايير التقرير المالي الدولي (٧-٩) ومعايير المحاسبة المصرية (٢٥-٢٦-٤٠ -٤٧) ومحددات التوسع في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر.

- إيضاح ماهية الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر التشغيلية وكيفية قياس طرق احتساب راس المال اللازم لمواجهه تلك المخاطر وفقا لمقررات بازل ٣،٢

مصطلحات البحث:

المصطلح باللغة الانجليزية	المصطلح باللغة العربية	المفهوم
Financial Risk	المخاطر المالية	مصطلح لأية مخاطر مرتبطة بأي شكل من أشكال التمويل. المخاطر ممكن أن تأخذ شكل سلبي وهو الفرق بين العوائد الحقيقة والعوائد المتوقعة (عندما تكون العوائد الحقيقية أقل)، أو عدم التأكد من العائد. المخاطر المرتبطة بالاستثمار غالباً ما تدعى «مخاطر الاستثمار». والمخاطر المرتبطة بالتدفق النقدي للشركة تدعى «مخاطر الأعمال المخاطر المالية: (مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر الملاءة المالية) أبو عليم، علاء عايد مرزوق، و عباد، جمعة محمود مصطفي. (٢٠١٨).
Operational Risk	المخاطر التشغيلية	"خطر الانحراف بين الربح المرتبط بإنتاج خدمة وتوقعات التخطيط الإدارية. و مخطر التشغيل هو الفجوة المسجلة سواء إيجابية أو سلبية، نسبة إلي الأرباح المتوقعة ومنها (مخاطر نظم المعلومات- مخاطر العمليات- مخاطر الموظفين- مخاطر الأحداث الخارجية) الشقنقيري، عبدالعظيم عماد الدين مصطفى. (٢٠٢١).
Financial Reports	التقارير المالية	التقارير المالية بما تتضمنه من قوائم أساسية، تمثل أهم منتجات الوظيفة المحاسبية زكريا محمد الصادق(٢٠٠٧)

الدراسات المرجعية

١. شعراوي، هناء سيد، عامر، (٢٠٢١).

يعد من مقومات السوق الكفء الاعتماد في جوهره على المعلومات المالية التي تلعب الدور الرئيسي لمستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الرشيدة، داخل إطار سوق الأوراق المالية ويتم هذا الدور نتيجة لتأثر السوق بالبيانات والمعلومات الأخرى التي تتدفق عليه سواء من التقارير المنشورة أو بواسطة المحللين الماليين. تتحدد المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية على ضوء العوامل المحددة

لقيمة الأوراق المالية السوقية حيث يتحدد السعر السوقي للورقة المالية في ضوء متغيرين أساسين هما التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل الخصم (الاستثمارات في البنوك) الذي تتعامل معه القيمة السوقية للسهم. تتحقق الكفاءة السوق من خلال كفاءة التسعير (كفاءة الخارجية) وكفاءة التشغيل (كفاءة الداخلية) مما يتطلب بذل جهد للحصول على المعلومات وتحليلها مهما كان حجم التأثير الذي تحدثه تلك المعلومات على السعر الذي تباع به الورقة المالية. ويتأثر سعر الورقة المالية وأداء السهم بثلاثة متغيرات هما المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الإدارية والمتغيرات البيئية. يتم قياس المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على أداء السهم بالعديد من المؤشرات أهمها مؤشرات تتعلق بالربحية الأرباح الموزعة، مضاعف سعر السهم، صافي الربح إلى المبيعات، ومؤشرات تؤثر على القيمة السوقية ومنها مؤشر حجم التداول ومعدل دوران السهم. كما تعد من أهم المتغيرات الإدارية التي تؤثر على أداء السهم وأبعاد العملية التشغيلية مؤشرات تتعلق بالإنتاجية والربحية (ربحية السهم، مكرر الربحية، قيمة الكوبون) ومؤشرات تتعلق بالكفاءة ويقصد بالكفاءة هنا عملية تخصيص للموارد المتاحة للشركة والكفاءة الفنية ويتم قياسهم من خلال قياس كفاءة التشغيل والكفاءة الإدارية. ويمكن تقسيم المتغيرات البيئية التي تؤثر على أداء السهم إلى متغيرات الداخلية من خلال القدرة الكسبية للشركة وقياس مدى قدرة الشركة على التخطيط المالي، وكذلك التدفقات النقدية ومدى نمو الشركة، أما المتغيرات البيئية الخارجية يمكن قياسها من خلال التحليل الأساسي والتحليل الفني لدارسة اتجاه السهم وكذلك تحليل مستوى الصناعة ويمكن قياس مخاطر الصناعة بالانحراف المعياري لمعدل العائد على الاستثمار لتقييم العلاقة بين الصناعة وأسهم الشركات المختلفة وقياس التغيرات في حجم المبيعات ومعدل التضخم وهيكل أسعار الفائدة ومعدل العائد على حقوق الملكية مع حصر حجم الشائعات والحد من تأثير ذلك على اتجاه أسعار الأسهم للشركات وكذلك الحد من عمليات التقلبات في أسعار الأسهم للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية

٢. المساعيد، ابتسام سالم فهد،. (٢٠٢١).

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح عن المخاطر المالية (المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، والمخاطر السوقية) في مقاييس الأداء التشغيلي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقد وتم الاعتماد على (المرونة التشغيلية، كفاءة التكلفة، سرعة التسليم، معدل دوران المخزون) كمقاييس للأداء التشغيلي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية المنشورة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وعددها (٣٩) شركة، للفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)، حيث تم أخذ عينة ممثلة لكامل المجتمع. وقد أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر المالية (المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، والمخاطر السوقية) في مقاييس الأداء التشغيلي مقاسا بـ (المرونة التشغيلية، سرعة التسليم، معدل دوران المخزون)، كما وأظهرت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر المالية

(المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، والمخاطر السوقية) في مقاييس الأداء التشغيلي مقاسا بـ (كفاءة التكلفة) في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وقد كانت أهم توصيات الدراسة بضرورة توجيه إدارة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لزيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية، لما له من أثر هام على زيادة ثقة المستثمرين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرون في أداء الشركة، ولمساعدتهم في اتخاذ القرارات الهامة.

٣. دراسة (البغدادي، ٢٠٢٠)

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني ،مستعرضة حجم مخاطر الائتمان والسيولة التي يواجهها القطاع المصرفي ومدى الاستقرار المصرفي اليمني، وأظهرت الدراسة نتائج عدة أهمها : على مستوى كل بنك على حدة بأنه أثرت مخاطر الائتمان على كل من: البنك الأهلي وبنك اليمن الدولي ، في حين لم تؤثر المخاطر الائتمانية على كل من : البنك اليمني والبنك التجاري وبنك اليمن والكويت ، كما أفادت النتائج بأنه لم تؤثر مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك باستثناء بنك اليمن الدولي ، وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات التي ستساهم في تحقيق المزيد من الاستقرار.

٤. دراسة يونس، نجاة محمد مرعي. (٢٠١٩)

الهدف من البحث هو توضيح أهمية الإفصاح الطوعي واختبار أثر الإفصاح الطوعي على جودة التقارير المالية في البورصة السعودية. ولتحقيق هذا الهدف تمت الإشارة إلى الدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة ، مع دراسة تطبيقية لعينة من (١٢) بنكًا من البنوك التجارية المدرجة في السوق المالية السعودية خلال التسلسل الزمني (٢٠١٢-٢٠١٦) ، وتم تحليل البيانات. من خلال (SPSS 17.0) باستخدام تحليل الانحدار المتعدد .

وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإفصاح الطوعي على مقاييس جودة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية ، يتمثل في نسبة صافي التدفقات النقدية من العمليات / صافي الربح التشغيلي ، ونسبة الفرق بين صافي الربح المحاسبي وصافي النقد. التدفقات من العمليات / صافي التدفقات النقدية من العمليات ، ونسبة الفرق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفقات النقدية من العمليات / متوسط إجمالي الأصول ، ونسبة الانحراف المعياري لصافي أرباح التشغيل / الانحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية من العمليات ، وهذا يؤكد أهمية الإفصاح الطوعي في التقارير المالية للشركات. توصي الدراسة بعقد ندوات لمجالس إدارات الشركات المدرجة في البورصة لنشر ثقافة الإفصاح الطوعي وتطوير معايير محاسبية للإفصاح وتحويل معلومات الإفصاح الطوعي لتصبح إلزامية حسب احتياجات متخذي القرار الاستثماري. إجراء مزيد من البحث العلمي في هذا المجال

٥. دراسة (Menin,2019)

تناولت الدراسة الإطار المحاسبي الذى اقترحه معيار IFRS9 مع التركيز على متطلبات نموذج انخفاض قيمة الأدوات المالية وأثرة على الصناعة المصرفية . كما هدفت الدراسة توضيح أوجه التكامل من الناحية النظرية بين الإطار المحاسبي فيما يتعلق بخصائص نموذج انخفاض القيمة والإطار الرقابي لاتفاقية فيما يتعلق بتصنيف الائتمان ورؤوس الأموال التنظيمية وعلى نسبة رأس المال التنظيمية للمؤسسات المصرفية الإيطالية

وتوصلت الدراسة إلى تتأثر البنوك والمؤسسات المالية بشكل كبير بتطبيق المعايير المحاسبية بسبب وجود الأدوات المالية بشكل كبير فى قوائمها المالية ونشاطها الائتماني و زيادة المخصصات (١١%فى المتوسط) نتيجة تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على بنود الميزانية العمومية والتعرضات خارج الميزانية العمومية وما يترتب علية من تخفيض الاحتياطات مع انخفاض نسب راس المال (الشريحة الأولى) بسبب انخفاض حقوق المساهمين حظيت البنوك التي تستخدم التصنيف الداخلي بأليات تحوطية اقل مقارنة بالبنوك التي تستخدم المنهج المعياري.

فروض البحث:

تم صياغة فروض البحث في ضوء كل من الدراسة الاستطلاعية والدراسات السابقة ومشكلة البحث وأهدافه كما يأتي:

للوصول إلي النتائج التي يمكننا من خلالها الإجابة عن تساؤل الدراسة، ثم اختبار فرضيات الدراسة التي صيغت وفق الشكل التالي:

الفرض الرئيسي : لا يوجد اثر لعرض المخاطر المالية والتشغيلية على تحسين جودة التقارير المالية ويشتق منه الفروض الفرعية الأتية:

H01-1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ($p\leq0.05$) للاعتراف بالمخاطر المالية والتشغيلية على تحسين جودة التقارير المالية

H01-2 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($p\leq0.05$) لقياس المخاطر المالية والتشغيلية على تحسين جودة التقارير المالية

H01-3 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq0.05$) للإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية على تحسين جودة التقارير المالية

الاطار النظري:

إن دراسة المخاطر والمهدِّدات أصبحت ضرورية في عالم اليوم، ولا بُدّ من الوقوف على جملة من المعاني والتعريفات للمخاطر لتزايد الاهتمام بها.

فالخطر في المفهوم المالي هو ضرر مباشر متوقَّع للنشاط المرتبط بالوحدات الاقتصادية، وذلك لوقوع أحداث اقتصادية أو طبيعية أو سياسية أو بشرية مما يحدث معه خسائر مؤثِّرة للوحدة الاقتصادية، مما يؤدّي لعدم استمرار هذه الوحدة في النشاط المُمارَس ومن ثم خروجها من السوق. فالهدف من إثارة المخاطر واستعراضها في المجال المالي والائتماني هو المحافظة على الموقف المالي للمؤسسة أو المنشأة أو المصرفلداني، رشاد خضر وحيد. (٢٠١٦).

في أعقاب الانهيارات والأزمات المالية التي اجتاحت الكثير من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتي تسببت في إشهار العديد من المصارف والمؤسسات المالية إفلاسها كمصرف الائتمان والتجارة الدولي (Bank of Credit and Commerce International (BCCI، التي تعزى إلى عدة أسباب من أبرزها ضعف أنظمة الرقابة الداخلية خاصةً الرقابة على المخاطر .سعود، المكي معتوق،. (٢٠١٧)

أما المخاطر التي تتعرض لها البنوك فإنها تعرف بحالة عدم التأكد المتعلقة بحصول ربح أو خسارة كما تعرف بأنها احتمال توقع حدوث خطأ أو بمعنى آخر أي مخاطر مرتبطة بأي شكل من أشكال التمويل، ونهدف من عملية تعريف المخاطر إلى المحافظة على أصول المؤسسة وحمايتها من الخسائر. وهناك العديد من التعريفات لمصطلح المخاطر ويعد أشهرها التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وهو أن المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة ،ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول إن "إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة."

ويمكن تقسيم إجمالي المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

القسم الأول: المخاطر المالية :FINANCIAL RISKS وهي المخاطر التي ترتبط بأي شكل من أشكال التمويل وتنقسم الي:

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر كفاية رأس المال.
- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر التضخم.
- مخاطر سعر الصرف.

القسم الثاني: المخاطر التشغيلية OPERATIONAL RISKS: وهي المخاطر الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالعنصر البشري والأنظمة أو أحداث خارجية ويعد أفضل تعريف لها هو

الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية الذي عرفها بأنها "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاح أو فشل العمليات الداخلية ،والعنصر البشري ،والأنظمة والأحداث الخارجية".

المضف، وداد فهد. (٢٠١٧).

من الصعوبة بمكان الحديث الآن عن أي تقييم لاتفاقية بازل ٣، وذلك لأن بنود هذه الاتفاقية تطبق بشكل تدريجي إلى غاية سنة ٢٠١٩، فاتفاقية بازل ٣ تلزم البنوك برفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي أو الحد الأدنى لرأس المال من ٢ % إلى ٥.٤% ابتداء من أول يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥، كما تلزمها بإضافة هوامش على شكل مصدات رأسمالية تحوطية، وهي هامش احتياطي للحفاظ على رأس المال يتكون من أسهم عادية نسبته ٢.٥ % من الأصول والتعهدات المصرفية يبدأ تكوينه تدريجيا ابتداء من ١ يناير ٢٠١٦ لينتهي في ١ يناير ٢٠١٩ ليصل مجموع الحد لرأس المال الأولي إلى ٧ %، وبنفس الطريقة بالنسبة للشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) من ٤ % إلى ٦ % ومع إضافة احتياطي الحفاظ على رأس المال تصل إلى ٨.٥%، وكذلك رأس المال الإجمالي من ٨ % وبعد إضافة الاحتياطي المذكور يصل إلى ١٠.٥ % بحلول سنة ٢٠١٩، هذا بالإضافة إلى احتياطي آخر لاستخدامه في مواجهة أزمات مختلفة ومحتملة مستقبلا يتراوح بين ٠ و ٢.٥ % قد تكون إضافته بشكل تدريجي في حالة الأخذ بحده الأقصى.

أما بالنسبة للسيولة والتي اهتمت بها اتفاقية بازل ٣ بشكل أكبر على خلاف الاتفاقيات السابقة، فقد وضعت نسبتين لحسابها، إحداهما خاصة بالأجل القصير وتطلق عليها «نسبة تغطية السيولة LCR»، وتمر هذه النسبة أيضا بمرحلتين: أن تكون أكبر أو تساوي ٦٠ % بحلول سنة ٢٠١٥، ثم تساوي ١٠٠ % بحلول سنة ٢٠١٩.

إذن، وبالرغم من أن اتفاقية بازل ٣ لم تأخذ بعد شكلها النهائي حتى تتضح معالمها بشكل كامل من حيث التطبيق، فقد برزت خلافات حول تفسير بعض بنودها وبالتالي كيفية التنفيذ كما أشرنا في مقدمة هذا المقال. كما برز الخلاف أيضا حول حجم بعض النسب مثل نسبة الرافعة الماليةLeverage Ratio ، فقد بدأت دول تفرض على بنوكها شروطا تتجاوز بازل ٣، خاصة في أوروبا وأيضا الولايات المتحدة، حيث وضعت هذه الأخيرة وكذلك بريطانيا حدا أدنى يتجاوز ٣ بالمائة الوارد في الاتفاقية، كما أصبحت هاتان الدولتان تصران على معايير أكثر صرامة فيما يخص السيولة. ناصر، سليمان. (٢٠١٦).

وفى الاتجاه الأخر تعتبر جودة التقارير المالية العصب والمطلب الأساسي في المؤسسات الحكومية، نظراً للدور الذي تقوم به في عمليات التخطيط والرقابة على العمليات المالية وذلك بما توفره من معلومات محاسبية يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، فالتحسين في جودة التقارير المالية يعتبر الأساس في كفاءة أداء المؤسسات الحكومية(شقفة، ٢٠٢٠). وبالرغم من أهمية التقارير المالية إلا أنها ما زالت لا تحقق الإسهامات المتوقعة منها، فبالنسبة لواقع الوزارات الفلسطينية فإنها تعاني من سوء الإدارة والتلاعب في

البيانات المالية وقلة الثقة والمصداقية في التقارير المالية حيث يشوبها العديد من أوجه القصور التي تؤثر على كفاءتها، فبات من الضروري تحديد السياسات والإجراءات اللازمة لكي يتم إعدادها بجودة عالية

إجراءات البحث:

أسلوب معالجة وتحليل البيانات:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعطي صورة واضحة عن الظاهرة التي نرغب بجمع البيانات عنها فهو يصف خصائص ومميزات المجتمع بصورة دقيقة ويضيف المزيد من الحقائق مما يساعد في فهم الظاهرة والتنبؤ بحدوثها. حيث كانت الدراسة ذات شق نظري لفهم أدوات الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، وشق عملي وتم استخدام نموذج السلاسل الزمنية للبيانات

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون من ويغطى البحث البنوك والمصارف المدرجة في البورصة مؤشر (EGX 30) تم استبعاد الشركات الغير مدرجة بالبورصة وكذلك الشركات غير المالية لعدم وجود اثر مباشر للمخاطر التشغيلية في هذه الشركات

تقتصر فترة الدراسة على الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢ ويرجع السبب في اختيار هذا التاريخ إلي توجه وزارة الاستثمار إلي الاهتمام بالمخاطر في التقارير المالية بصدور معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) سنة ٢٠١٥ بعنوان " الأدوات المالية – الإفصاحات " والذى يقابله معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 7) الصادر سنة ٢٠٠٥ والذى تم تطبيقه سنة ٢٠٠٧ بهدف مطالبة الشركات بتوفير الإفصاح عن المخاطر في القوائم المالية التي تساعد مستخدمي التقارير المالية على تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الشركات وكيفية إدارتها وما أعقبة من إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات " الإصدار الثالث" لسنة ٢٠١٦ والذى يشير إلي إمكانية تشكيل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تختص بإدارة المخاطر وتحديد اختصاصها

عينة الدراسة:

قام الباحثون باختيار عينة من مجتمع الدراسة حيث تقتضي أهداف الدراسة أن يتم اختيار العينة في ضوء الشرط التالي:

أن تتوافر البيانات المالية اللازمة لقياس متغيرات الدراسة عن المصرف في سلسلة زمنية متصلة، وبالاعتماد على موقع البورصة المصرية ، قمنا بمراجعة مجتمع الدراسة وفحص جميع الشركات في ضوء هذا الشرط، فبلغ عدد الشركات التي تمثل عينة الدراسة (١١) مؤسسة، وهي التي توافرت عنها سلسلة زمنية متصلة تغطي ربع سنة خلال الفترة من (٢٠١٥) إلي (٢٠٢٢)، وهي الفترة الزمنية التي استطعنا تجميع بيانات متتالية وكاملة لها .

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً؛ لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث.

مصادر جمع البيانات:

وفقاً لأهداف الدراسة، تم الاعتماد على البيانات والمصادر الأولية والثانوية. حيث اعتمدت الدراسة في جانبها النظري على مراجعة الدراسات السابقة النظرية والتطبيقية في مجال المخاطر المالية بالشركات، وذلك بقصد الاعتماد على نظرية إدارة المخاطر المالية، ولأجل تطوير إطار عام لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية في البنوك المصرية.

أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة على النشرات الدورية والتقارير المالية السنوية والإحصاءات الخاصة بالمؤسسات المالية المصرية موضع الدراسة والصادرة عن الشركات ذاتها أو الجهات المشرفة عليها، كما تم الرجوع إلي دليل الشركات المساهمة المصري الصادر عن هيئة السوق المال وفي موقع البورصة المصرية.

- **متغيرات البحث.**

المتغير المستقل :

المخاطر المالية هو مصطلح لأية مخاطر مرتبطة بأي شكل من أشكال التمويل. المخاطر ممكن أن تأخذ شكل سلبي وهو الفرق بين العوائد الحقيقة والعوائد المتوقعة (عندما تكون العوائد الحقيقية أقل)، أو عدم التأكد من العائد. المخاطر المرتبطة بالاستثمار غالباً ما تدعى «مخاطر الاستثمار». والمخاطر المرتبطة بالتدفق النقدي للشركة تدعى «مخاطر الأعمال».(خطر الائتمان- مخاطر السوق- مخاطر السيولة) المخاطر التشغيلية خطر الانحراف بين الربح المرتبط بإنتاج خدمة وتوقعات التخطيط الإدارية. و مخطر التشغيل هو الفجوة المسجلة سواء إيجابية أو سلبية، نسبة إلي الأرباح المتوقعة ومنها (مخاطر نظم المعلومات- مخاطر العمليات- مخاطر الموظفين- مخاطر الأحداث الخارجية)

المتغير التابع :

تحسين جودة التقارير المالية: المتابع للجهود التي حاولت تقييم جودة التقارير المالية، يمكنه أن يلحظ الاعتماد على بعض النماذج التي يمكن من خلالها الحكم بصورة مباشرة على تلك الجودة، حيث تنسب محاولات بناء بعض من هذه النماذج لجهات وهيئات محاسبية ومالية، والآخر ينسب لمساهمات بحثية أكاديمية، ولعل أبرز تلك النماذج يتمثل فيما يلي:

- نموذج خصائص جودة المعلومات.

- نموذج القيمة الملائمة للمعلومات.
- نموذج كمية الإفصاح.
- **نماذج الاستحقاقات.**

حدود البحث:

قام الباحثون بتناول دراسة المحاسبة عن المخاطر المالية والتشغيلية واثرها على تحسين جودة التقارير المالية وفق الحدود التالية:

تقتصر العينة محل البحث والدراسة الميدانية على الحدود التالية:

المحدد البشري :العاملين بالبنوك عينة البحث

المحدد المكاني : عينة طبقية من هذه البنوك بلغت عشرة (١١) من بنوك تجارية التالية: (البنك التجاري الدولي_ البنك المصري الخليجي_ البنك المصري لتنمية الصادرات_ بنك البركة_ بنك التعمير والاسكان _ بنك الشركة المصرفية العربية الدولية_ بنك فيصل الإسلامي_ بنك قطر الوطني_ بنك قناة السويس_ بنك كريدي اجريكول_ مصرف أبو ظبى الإسلامي)

المحدد الزمني : امتدت فترة الدراسة إلى ثمانية (٨) أعوام خلال المدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٢

المحدد الموضوعي : تحدد نتائج الدراسة جزئي أو كلي بالأدوات والإجراءات المستخدمة لجميع البيانات وتحليله.

المحدد المفهومي : تتحدد نتائج الدراسة بموضوعها المخاطر المالية والتشغيلية واثرها على تحسين جودة التقارير المالية

النتائج:

بعد دراسة الباحثون لدارسة الإطار النظري دور المخاطر المالية والتشغيلية واثرها على تحسين جودة التقارير المالية بهدف تقييم هذا الدور وبعد إجراء الدراسة العلمية.

جدول ١: خصائص عينة البنوك

البنوك	الأصول	عائد الأصول (%)	عائد رأس المال (%)	سنة التأسيس	عدد الفروع	وزن البنك (%) مايو 2022	التصنيف الائتماني (موديز) مايو 2022
البنك التجاري الدولي	238987.198	3.11	20.٢٣	1975	200	9.27	A1/Prime-1
البنك المصري الخليجي	44846.954	0.85	7.٣٢	1981	43	0.86	Baa1/ Prime-2
البنك المصري لتنمية الصادرات	49051.512	1.63	4.64	1983	27	2.93	A3/Prime-2
بنك البركة	30607.321	1.18	8.52	1978	32	0.98	A3/Prime-2
بنك التعمير والاسكان	196640.428	2.25	15.21	1979	100	3.52	A1/Prime-1
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	190478.963	1.77	10.52	1976	34	2.93	A2/Prime-1
بنك فيصل الإسلامي	73763.741	1.62	14.24	1979	36	0.34	A3/Prime-2
بنك قطر الوطني	134359.147	1.81	14.98	1978	220	1.72	A2/Prime-1
بنك قناة السويس	151308.852	2.06	15.52	1978	49	2.72	A1/Prime-1
بنك كريدي اجريكول	66386.789	1.25	9.47	2006	74	0.91	A3/Prime-2
مصرف أبو ظبى الإسلامي	335532.259	1.81	15.51	2007	70	5.47	A1/Prime-1

المصدر: - الباحث اعتمادا على البيانات في التقارير المالية للمؤسسات للبنوك.

رابط مؤسسة التصنيف الائتماني موديز www.moodys.com

اختبار جذور الوحدة:(Unit Root Test)

يهدف هذا الاختبار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من التحفظ المحاسبي (ECF) التقارير المالية (RF)خلال فترة الدراسة. وفيما يلي نتائج اختبار جذور الوحدة بالاعتماد على اختبار ديكي – فوللر المركب (ADF) وفيلبس بيرون.(PP)

جدول (٢) اختبار جذر الوحدة للتحفظ المحاسبي والتقارير المالية

Observations	Lag	Phillips-Perron (PP)	Augmented Dickey-Fuller (ADF)	اسم المتغيرات
60	2	-3.680225	-3.512042	المخاطر المالية والتشغيلية
60	2	-4.648203	-3.386211	جودة التقارير المالية
Unit Root Critical Value(CV) 1% -3.408, 5% -2.9042, 10% -2.5892				

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير الإحصائي باستخدام E-views10

يتضح من الجدول أن كل من المخاطر المالية والتشغيلية والتقارير المالية غير مستقرة في مستواها ولكنها مستقرة عند الفرق الأول ما نستنتج أنها متكاملة من الدرجة الأولى. وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في إحدى الفروق (الأول أو الثاني.)

اختبار التكامل المشترك:Co-integration

حينما تكون السلاسل الزمنية ساكنة ودرجة التكامل بينها واحدة يمكن استخدام اختبار التكامل المشترك لاختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، ومن أجل تحديد ما إذا كانت المتغيرات في النموذج لها تكامل مشترك ثم استخدام اختبار جوهانسون، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك.

جدول٣ نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

H	Like Hood Ratio	Critical Value 5%
R= 1	110.74	47.22
R3= 2	30.87	30.252

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير الإحصائي باستخدام E-views10

ويتضح من الجدول عند اختبار الفرض العدمي ابتداء من (R=0) أي بعدم وجود تكامل مشترك نجد إن إحصائية الاختبار (Like hood ratio) معنوية عند مستوى معنوية (٥%) لكل من (r=1) و (r=2) مما يعني وجود اتجاه للتكامل المشترك بين التحفظ المحاسبي (ECF) التقارير المالية(RF)

تحليل الفروض:

H01-1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ($p\leq0.05$) للاعتراف بالمخاطر المالية والتشغيلية على تحسين جودة التقارير المالية

اختبار الفرضيات الفرعية

جدول (٤) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الرقم	النموذج	ملخص النموذج Model Summary		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coefficients			
	المتغير التابع	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	F المحسوبية	Df درجة الحرية	*sigF	المتغير المستقل	B	T المحسوبة	SigT
١	جودة التقارير المالية	٥٣٠.	٢٨٠.	١٨.٧٠٢	١	٠٠٠.	للاعتراف بالمخاطر المالية والتشغيلية	٥٣٠.	٤.٣٢٥	٠٠٠.

تشير النتائج الإحصائية في جدول (٤) إلى صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية، بلغت قيمة معامل التحديد (R2=.280) عند درجة حرية (١) وقيمة (F=18.702) عند مستوى معنوية (sig=.000) وهذا يشير أن للاعتراف بالمخاطر المالية والتشغيلية كمتغير مستقل يفسر ما مقداره (٥٣٠٠%) من التباين في المتغير التابع (تحسين جودة التقارير المالية) وهي قوة تفسيرية تعكس درجة مقبولة وجيدة من قوة نموذج الدراسة، وهذا يؤكد معنوية الاتحدار.

هذا يشير إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq0.05$) للاعتراف بالمخاطر المالية والتشغيلية على جودة التقارير المالية اعتماداً على قيمة مستوى دلالة.(٠٠٠٥) ومن جدول المعاملات تبين أن قيمة (٥٣٠.) عند مستوى قيمة (T= 4.325) تقع عند مستوى معنوية (٠٠٠.) وهي أقل من (٠٠٠٥) وهذا يثبت معنوية المعامل وبناء على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq0.05$) للاعتراف بالمخاطر المالية والتشغيلية على تحسين جودة التقارير المالية بدلالة أبعادها مجتمعة مخاطر الأعمال (خطر الائتمان- مخاطر السوق- مخاطر السيولة) و مخاطر التشغيل

H01-2 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($p\leq0.05$) لقياس المخاطر المالية والتشغيلية على تحسين جودة التقارير المالية.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الرقم	النموذج	ملخص النموذج Model Summary		تحليل التباين ANOVA				جدول المعاملات Coefficients		
	المتغير التابع	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	F المحسوبية	Df درجة الحرية	*sigF	المتغير المستقل	B	T المحسوبة	SigT
١	جودة التقارير المالية	٣٩٥.	١٥٦.	٨.٨٩٩	١	٠٠٤.	لقياس المخاطر المالية والتشغيلية	٣٩٥.	٢.٩٨٣	٠٠٤.

تشير النتائج الإحصائية في جدول (٥) إلى صلاحية النموذج لإختبار الفرضية الفرعية، بلغت قيمة معامل التحديد (R2=1.56) عند درجة حرية (١) وقيمة (F=8.899) عند مستوى معنوية (sig=.004) وهذا يشير أن لقياس المخاطر المالية والتشغيلية كمتغير مستقل يفسر ما مقداره (١٥.٦%) من التباين في المتغير التابع (جودة التقارير المالية) وهي قوة تفسيرية تعكس درجة مقبولة من قوة نموذج الدراسة، وهذا يؤكد معنوية الانحدار.

هذا يشير إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية مستوى معنوية ($p\leq0.05$) لقياس المخاطر المالية والتشغيلية على تحسين جودة التقارير المالية اعتماداً على قيمة مستوى دلالة (.(٠٠٥) ومن جدول المعاملات تبين أن قيمة (B=.395) عند مستوى قيمة ((T= 2.983 تقع عند مستوى معنوية (٠٠٤.) وهي أقل من (٠٠٥.) وهذا يثبت معنوية المعامل.

وبناء على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (($p\leq0.05$ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq0.05$) لقياس المخاطر المالية والتشغيلية على تحسين جودة التقارير المالية بدلالة أبعادها مجتمعة مخاطر الأعمال (خطر الائتمان- مخاطر السوق- مخاطر السيولة) و مخاطر التشغيل.

H01-3 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq0.05$) للإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية على تحسين جودة التقارير المالية.

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الرقم	النموذج	ملخص النموذج Model Summary		تحليل التباين ANOVA				جدول المعاملات Coefficients		
	المتغير التابع	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	F المحسوبية	Df درجة الحرية	*sigF	المتغير المستقل	B	T المحسوبة	SigT
١	جودة التقارير المالية	٦٠٩.	٣٧١.	٢٨.٣١٦	١	٠٠٠.	للإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية	٦٠٩.	٥.٣٢١	٠٠٠.

تشير النتائج الإحصائية في جدول (٦) إلى صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة، بلغت قيمة معامل التحديد (R2=.371) عند درجة حرية (١) وقيمة (F=28.316) عند مستوى معنوية(sig=.000) وهذا يشير أن للإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية كمتغير مستقل يفسر ما مقداره (٣٧.١%) من التباين في المتغير التابع (تحسين جودة التقارير المالية) وهي قوة تفسيرية تعكس درجة مقبولة من قوة نموذج الدراسة، وهذا يؤكد معنوية الانحدار.

هذا يشير إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq0.05$) للإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية على تحسين جودة التقارير المالية بدلالة أبعادها مجتمعة اعتماداً على قيمة مستوى دلالة (٠.٠٥) ومن جدول المعاملات تبين أن قيمة (B=.609) عند مستوى قيمة (T= 5.321) تقع عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥) وهذا يثبت معنوية المعامل.

وبناء على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq0.05$) للإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية على تحسين جودة التقارير المالية بدلالة أبعادها مجتمعة .

تخلص إلى النتائج التالية:

١. وجود أثر جوهري سلبي لمخاطر لتشغيل على جودة التقارير المالية، حيث أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في مخاطر التشغيل سيؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على الأصول بمقدار ٠.٢٧ والعكس صحيح. يفسر ذلك بالقول بأن زيادة حالات مخاطر لتشغيل كالاحتيال والسرقة والتزوير والسطو وفشل الأنظمة والكوارث والإرهاب يترك الأثر الأكبر على نتائج أعمال المصرف ويتسبب بالخسارة.

٢. ترتبط نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات بعلاقة إيجابية جوهرية مع جودة التقارير، الأمر الذي يعني وجود علاقة سلبية جوهرية بين مخاطر السيولة و جودة التقارير المالية ، باعتبار أن كل زيادة في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات تخفض من مخاطر السيولة، بالتالي تظهر العلاقة بين مخاطر السيولة وجودة التقارير علاقة سلبية جوهرية، أي أن انخفاض بمخاطر السيولة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في معدل العائد على الأصول بمقدار ٠.٠٢ والعكس صحيح، وهو ما يمكن تشفيره بالقول أن زيادة الاحتفاظ بالأصول السائلة تجلب عوائد منخفضة وتحمل البنك تكلفة الفرصة البديلة مما يؤثر سلبا على الربحية ومن ثم على جودة التقارير المالية.

٣. وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والجودة التقارير، فزيادة مخاطر الائتمان بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على الأصول بمقدار ٠.٠٢٢ والعكس صحيح. يفسر ذلك بالقول أن ارتفاع معدل التخلف عن السداد وازدياد حجم المتواليات خسائر القروض بعد الأموال المثلجة ويتسبب بالضرر، ويتأثر التقارير المالية بذلك.

٤. ترتبط المتغيرات الضابطة (التضخم، رأس المال، نسبة الديون) بعلاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مع جودة التقارير، فزيادة كل من رأس المال والتضخم والديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول بمقدار ٠.٠٠١، ٠.٠٢٠، ٠.٤١٧ على التوالي، والعكس صحيح. يمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين رأس المال وجودة التقارير المالية بالقول إن الاحتفاظ بكمية كافية من رأس المال يوفر للمصارف القدرة على الصمود أمام الأزمات المالية، ويقدم للمودعين شبكة أمان أفضل في أوقات الإفلاس وحالات التوتر، فهو يخلق السيولة للبنك ويعزز من قدرته على استيعاب لمزيد من لخسائر، وفيما يتعلق بالعلاقة الإيجابية بين التضخم وجودة التقارير المالية، فإن التضخم عندما يكون متوقعا تلجأ البنوك إلى تعديل أسعار الفائدة أو إدارة نفقات التشغيل لجعل الزيادة في العائدات أسرع من الزيادة في التكليف التي ستنتج عن التضخم الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الربحية وبالتالي لن يكون تأثير التضخم سلبيا على الأداء، كما يمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين نسبة الديون وجودة التقارير المالية بأن زيادة نسبة اعتماد البنوك على الديون كمصدر تمويلي للاستثمارات المختلفة ينعكس بصورة إيجابية على الأداء البنكي في حال كان العائد على الاستثمار أكبر من تكلفة الدين، وبالتالي يكون تأثير زيادة الديون على الأداء مرغوباً فيه، كما يمكن القول بأن تكلفة التمويل بالديون تقلل من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي تحقق الوفورات الضريبية الأمر الذي يحقق زيادة في العوائد.

٥. ظهرت احتمالية متغير الأزمة مساوية ل ٠.٠٤ وهي أصغر من ٠.٠٥ وهو ما يشير إلى وجود تأثير للأزمة المالية المصرية على العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغير جودة التقارير.

التوصيات:

خرج الباحثين بمجموعة من التوصيات اعتماداً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي:

١. ضرورة العمل على تطوير استراتيجيات وأليات فعالة للتعامل مع مخاطر التشغيل والتمويل بالشكل الذي يضمن تخفيف حجم تعرض البنوك لهذه المخاطر، وتحييد أثرها على ومن ثم على جودة التقارير المالية.

٢. ضرورة القيام بتبني سياسات سليمة لإدارة مخاطر السيولة من شأنها أن تحقق الاحتفاظ بالحجم الأمثل من الأصول السائلة، وتضمن التوازن بين هدفي الربحية والوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل عند استحقاقها والإفصاح عن ذلك بالتقارير المالية مما يحسن من جودتها.

٣. ينبغي على البنوك أن تعزز من قدراتها على تحليل وإدارة الائتمان وضمان الرقابة الكافية على مخاطر الائتمان. كما يجب أن تطبق هذه السياسات بالتزامن مع المتطلبات التنظيمية والأهداف العامة للبنوك، وذلك بهدف ضمان الاستخدام الرشيد للودائع والإفصاح عن ذلك بالتقارير المالية.

٤. يجب على البنوك أن تولي اهتماما أكبر بالعوامل الداخلية والاقتصادية الكلية لتي تترك أثرها على الاعتراف بالمخاطر المالية والتشغيلية، مع ضرورة لتركيز على تطوير آليات فعالة وإجراءات تحوطية للتعامل مع زيادة حالات المخاطر في أوقات الأزمات.

٥. ضرورة قيام البنوك بعمل خطط استراتيجية خاصة بالمخاطر حتى يتم اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة المخاطر والتخلص منها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو عليم، علاء عايد مرزوق، و عباد، جمعة محمود مصطفي. (٢٠١٨). أثر المخاطر المالية على عوائد الأسهم فى البنوك التجارية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت،

٢. بغدادى انيسة (٢٠١٧) "أثر المخاطر المالية على الأداء المالي فى المؤسسة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ص أ.

٣. د. زكريا محمد الصادق إسماعيل ود. إبراهيم السيد عبيد، ٢٠٠٧، قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة – دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في السوق المصري، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

٤. الداني، رشاد خضر وحيد. (٢٠١٦). المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها. مجلة العدل، س١٨، ع٤٦ ، ٢٣٥ – ٢٥٢

٥. دحام، دحام لطيف، العزاوي، تركان حسين داود، و الجبوري، محمد جدعان حماد. (٢٠٢٢). مؤشرات الإفصاح المالي وأثرها على قيمة الأسهم السوقية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الأردنية للمدة من ٢٠١٠-٢٠٢٠ *مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع٦٥* ، 63 - 43.

٦. سعود، المكي معتوق، و المحجوب، حميدة. (٢٠١٧). إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا من وجهة نظر العاملين بإدارات وأقسام المراجعة الداخلية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، س٥، عدد خاص ، ٦١ – ٧٩.

٧. شعراوي، هناء سيد، عامر، أحمد حسن علي، وحسونه، محمد أحمد لطفي. (٢٠٢١). أثر المعلومات المنشورة على تقلبات أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٢ ، ١٥٩ – ١٨٤.

٨. شقفة، خليل إبراهيم عبد الله. (٢٠٢٠). دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية. المجلد (٠٥)، العدد((٠١، ص٢٢-٠٨.

٩. الشقنقيري، عبدالعظيم عماد الدين مصطفى. (٢٠٢١). أثر الشمول المالي على مخاطر التشغيل: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للبحوث التجارية، س٨، ع٢ ، ٨٥ – ١١١.

١٠. محمد عبد الفتاح إبراهيم، "نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية" المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٥م، القاهرة

١١.المساعيد، ابتسام سالم فهد، و العكور، سامر محمد حسين. (٢٠٢١). أثر الإفصاح عن المخاطر المالية في مقاييس الأداء التشغيلي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع٥٦ ، ١٧٣ - ٢٠١.

١٢.المضف، وداد فهد. (٢٠١٧). قياس المخاطر والكفاءة لبعض البنوك الاسلامية في الكويت. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مج٣، ع٢ ، ١٩ - ٢٦.

١٣.منصور، ب. ي.، & بشرى يحيى. (٢٠١٨). تقييم اثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني: دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠١ _٢٠١٣. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٩(العدد الأول)، ٣٨٧-٤٠٩.

١٤.ناصر، سليمان. (٢٠١٦). هل بدأ التفكير في اتفاقية بازل ٤ ؟ .مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج٢٤، ع٣ ، ٤٨-٤٩.

١٥.يونس، نجاة محمد مرعي. (٢٠١٩). أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك المدرجة بالبورصة السعودية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع١ ، ٢١٥ - ٢٦٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Menin, L. IFRS 9-The interaction between accounting and prudential frameworks in the banking system. An analysis of the first time adoption.
2. Aldasoro, I., Gambacorta, L., Giudici, P., & Leach, T. (2020). Operational and cyber risks in the financial sector.
3. Chapelle, A. (2019). *Operational risk management: best practices in the financial services industry*. John Wiley & Sons.
4. Bai, C., Gao, W., & Sarkis, J. (2021). Operational risks and firm market performance: Evidence from China. *Decision Sciences*, *52*(4), 920-951.